



السياحة الضريبية

مسمار جديد في نعيش العدالة الاجتماعية

السياحة الضريبية

مسمار جديد في نعش العدالة الاجتماعية

صادر عن وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية

الطبعة الأولى/مايو 2015

تصميم: محمد جابر

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

14 شارع السريا الكبرى (فؤاد سراج الدين) - جاردن ستي، القاهرة.

تليفون و فاكس: 27960158 / 27960197 (202) +

www.eipr.org - info@eipr.org

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة

ويحق إعادة نشرها مع ذكر المصدر وذلك في غير الأغراض الربحية

بموجب رخصة المشاع الإبداعي ، الإصدار 3.0 غير الموطنة

www.creativecommons.org/licenses/by-nc/3.0

نستخدم الخط الأميري الحر amirifont.org



كتب هذا التقرير أسامة دياب، الباحث بملف مكافحة الفساد بوحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وقام أشرف حسين مسؤول الوحدة بالمراجعة الفنية وأنجز أحمد الشبيني التدقيق اللغوي.

السياسة الضريبية:

مسمار جديد في نعش العدالة الاجتماعية

العدالة الضريبية هي من أهم آليات تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية، فن أدوات إعادة توزيع الثروة الأساسية هي الضرائب التصاعدية بحيث يزيد العبء الضريبي كلما زاد دخل الشخص الطبيعي أو الاعتباري ويقل أو ينعدم عند أصحاب الدخل الأدنى، وحتى إن كانت أغلب القوانين تقر ضريبة تصاعدية فالواقع الفعلي مغاير لذلك، فالشرائح الأعلى دخلاً دائماً ما تتطور وسائلها لتفادي دفع الضريبة المستحقة، في حين أنه في الطبقات الأقل دخلاً (على الأجور من التوظيف على سبيل المثال) تخصم الضريبة من المنبع بحيث لا يوجد سبيل لتفادي دفعها، ويأتي هذا مع زيادة في الاعتماد على الضريبة غير المباشرة مثل ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة لتمويل النفقات الحكومية، وهي الضريبة التي يتساوى فيها الجميع وبالتالي يتحمل عبئها الأكبر الفقراء وتؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتؤدي إلى زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء. ومن أهم وسائل التهرب الضريبي التي تستفيد منها شرائح الدخل العليا سواء كأفراد أصحاب ثروات أو كشركات عملاقة هي الملاذات الضريبية.

1 - ما هي الملاذات الضريبية؟

الملاذ الضريبية هو ولاية قضائية قد تكون دولة أو دويلة أو إقليم تكون فيه الضريبة على الربح والدخل منخفضة جداً أو معدومة وتعمل على جذب الأموال اعتماداً على هذه الميزة، وعادة ما تمنح هذه الولايات القضائية ميزة أخرى وهي السرية وهي ضرورية لمن يريد أن يتهرب من دفع الضريبة في بلده حتى لا تستطيع السلطات الضريبية في بلده الوصول إلى معلومات عن هذه الأموال. فوفقاً لشبكة العدالة الضريبية يوجد حوالي 80 ملاذاً ضريبياً حول العالم¹ تمنح ضريبة منخفضة جداً أو معدومة و/أو قوانين تمنح سرية البيانات، وتنزح لها الأموال والثروات من كل بقاع الأرض.

للملاذات الضريبية فوائد واستخدامات متعددة. فعلى مستوى الشركات، تلجأ الكثير من الشركات إلى تملك فرع من شركتها في ملاذ ضريبي بهدف التلاعب في حساباتها بحيث تظهر أغلبية أرباحها في الشركة المسجلة في الملاذ الضريبي وتختفي من «الفرع» المسجل في الدولة التي تشتغل بها فعلياً، وينتهي بنا الأمر إلى أن الشركات العملاقة لا تدفع الضريبة في المكان أو الدولة التي تحقق فيها الأرباح. لعملية تحويل الأرباح وسائل عدة وأهمها أن الأجزاء المختلفة من نفس الشركة تدفع الأموال لنفسها بشكل اصطناعي في مقابل «بضائع وخدمات» ضمن خطتها لتوزيع الربح بين الأجزاء المختلفة للشركة وتحديد كمية الضرائب التي ستدفعها الشركة متعددة الجنسيات.²

ومن الوسائل الأخرى المنتشرة هو إنشاء كيانات للأغراض الخاصة Special Purpose Entity التي توفر آليات للتهرب الضريبي عادة لا تكون متاحة في البلد الأم للشركة، ومن هذه الوسائل هو الاستثمار السري الدائري فيقوم المستثمر مثلاً بتحويل المال للشركة الجديدة المنشأة في ملاذ ضريبي التي تستثمر بعد ذلك في الأسهم والسندات في شركات بلده، وعلى الرغم من أن الأرباح على هذه الاستثمارات تعود إلى المستثمر المقيم عادة في بلده والمساهم في شركات من بلده أيضاً، فإنها تظهر على أنها أرباح شركة أجنبية لا تخضع لقوانين الضرائب الخاصة ببلده. ويتهرب أيضاً الأشخاص أصحاب الثروات الضخمة (high net worth individuals) من ضريبة الميراث عن طريق تسجيل أصولهم المالية في الملاذات الضريبية، ويتم توجيه دخلهم عن طريق تلك الملاذات لإخفاءها عن أعين السلطات الضريبية.³

تعاني جميع الدول الغنية والفقيرة على حد سواء من تلك الظاهرة، فقد ظهرت في المملكة المتحدة في الأعوام الأخيرة العديد من قضايا التهرب الضريبي الشهيرة ومن أشهرها كانت سلسلة المقاهي الشهيرة ستاربكس التي حققت مبيعات ب 400 مليون جنيه إسترليني (ما يزيد على 4.5 مليار جنيه مصري)

Tax Justice Network. (2007). Identifying Tax Havens and Offshore Finance Centres . Available: http://www.taxjustice.net/cms/upload/pdf/Identifying_Tax_Havens_Jul_07.pdf. Last accessed 30th Mar 2015

Patrick Love. (2013). What is BEPS and how can you stop it?. Available: <http://oecdinsights.org/2013/07/19/what-is-beps-how-can-you-stop-it/>. Last accessed 7th Apr 2015

United Nations Conference on Trade and Development. (2014). Trade and Development Report, 2014. Available: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tdr2014_en.pdf. Last accessed 7th Apr 2015

ولكنها لم تدفع أي ضريبة على الربح، فقامت الشركة صاحبة سلسلة المقاهي بتحويل بعض من الأرباح لشركة تابعة لها في هولندا في شكل تكلفة استخدام العلامة التجارية، واقتضت من أجزاء أخرى في الشركة بنسبة فوائد عالية جداً، وهي أيضاً من الحيل المتبعة في عملية تحويل الأرباح.⁴

ولأغراض تفادي دفع الضريبة تؤسس الشركات فرعاً أو أكثر للشركة في واحدة أو أكثر من الملاذات الضريبية مما يتيح لها تحويل أجزاء من أنشطة الشركة بشكل اصطناعي على الورق إلى ولاية قضائية منخفضة الضريبة بهدف تقليل قيمة الضريبة المستحقة على الشركة، وتمنح هذه الممارسة أيضاً سرية بيانات العملاء وتكلفة منخفضة وإجراءات ميسرة لتأسيس الشركات.⁵

ومن الظواهر المثيرة للاهتمام، التي تدل على انتشار ظاهرة خلق أنظمة وشبكات وتعاملات مالية تهدف خصيصاً إلى التهرب من الضريبة هو وجود عدد ضخم جداً من الشركات يتشاركون نفس العنوان مما يتم عن عدم وجود أي عمليات حقيقية لتلك الشركات، وأن وجودها هو وجود على الورق فقط. في جزر الكايمان يوجد مبنى يسمى «أوجلاند هاوس» وهو مبنى مكون من أربعة طوابق ولكنه يحتوي على 19000 شركة مسجلة. الأمر كان ملفتاً للانتباه لدرجة أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أعرب عن امتعاضه بشأن تلك الممارسات في خطاب له عن سياسات الإصلاح الضريبي عام 2009.⁶

كيف يمكن لمبنى صغير أن يحتوي على 19000 شركة؟

أوجلاند هاوس مبنى مكون من خمسة طوابق يقع في شارع ساوث ستريت في جزر كايمان، وبالرغم من حجم المبنى الصغير، يوجد حوالي 19000 شركة مسجلة في هذا المبنى.

يتساءل المرء: كيف يمكن لهذا العدد الهائل من الشركات أن يتواجد في هذا المبنى الصغير؟ الإجابة المنطقية الوحيدة هي أن هذه الشركات (أو فروعها في هذا المبنى) موجودة على الورق وفي السجلات فقط وليس لها أي وجود مادي فعلي أو عمليات حقيقية. ويعد هذا المبنى مثلاً حياً لنوعية الشركات المسجلة في تلك الجزر وينسب إليها مليارات من الجنيهات من الاستثمارات «أجنبية» في مصر.

بسبب السرية الممنوحة للشركات المسجلة في تلك الجزر الصغيرة فمن الصعوبة معرفة عدد الشركات المصرية المسجلة في ذلك المبنى، ولكن طبقاً لوثيقة صادرة من البنك المركزي الأيرلندي، فإن شركة إي إف جي لديها عدد من الشركات المسجلة في هذا المبنى ومنهم شركة EFG-Hermes Regional Investment Ltd وEFG-Hermes CB Holding وEFG-Hermes Orient Advisory Inc

EFG Hermes MENA FI Management Limited

Vanessa Barford & Gerry Holt. (2013). Google, Amazon, Starbucks: The rise of 'tax shaming'. Available: <http://www.bbc.co.uk/news/maga-4-zine-20560359>. Last accessed 4th Apr 2015

United Nations Conference on Trade and Development. (2014). Trade and Development Report, 2014. Available: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tdr2014_en.pdf. Last accessed 7th Apr 2015

Barack Obama. (2009). Remarks by the President on International Tax Policy Reform. Available: https://www.whitehouse.gov/the_press_office/-6-Remarks-By-The-President-On-International-Tax-Policy-Reform. Last accessed 7th Apr 2015

ولفت هذا المبنى نظر رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما، فقال أوباما في خطاب رسمي له عام 2009 عن إصلاح السياسات الضريبية الدولية: «لسنوات تكلمنا عن غلق الملاذات الضريبية الدولية التي تسمح بإنشاء عمليات بهدف التهرب من دفع الضريبة في الولايات المتحدة»، واستطرد أوباما قائلاً: «تحدثت عن غضبنا من مبنى في جزر كايمان يحتوي على أكثر من 12000 شركة يدعون جميعاً أن هذا المبنى هو مقرهم الرئيسي. ولقد قلت من قبل، إما أن هذا هو أكبر مبنى في العالم أو أكبر عملية تهرب ضريبي في العالم»

2 - تكلفة الملذات الضريبية

للملذات الضريبية تكلفة اجتماعية واقتصادية ضخمة، فتقدر شبكة العدالة الضريبية حجم الثروات النازحة في 80 ملاذاً ضريبياً بنحو 21-32 تريليون دولار وتقدر أو كسفام حجم الأموال النازحة بحوالي 18 تريليون دولار، وتزعم أو كسفام أن الأموال المستحقة ضريبياً على تلك الثروة تشكل ضعف المبلغ المطلوب للقضاء نهائياً على الفقر في كافة أرجاء العالم.

وتمثل هذه القيمة حوالي 10-15% من الثروة المالية وغير المالية في العالم كله، وأما العائد على تلك الأموال إذا كان 3% فقط وتم معاملته ضريبياً بنسبة 30% فتوفر تلك الثروة ما بين 189 و 288 مليار دولار في شكل إيرادات ضريبية، وأما بالنسبة إلى الدول النامية فتوفر ما بين 66 و 84 مليار دولار في شكل إيرادات ضريبية سنوياً.⁷

ومن أهم الآثار المعنوية لتلك الممارسات هو إجبار الدول على تخفيض معدل ضرائبها حتى تستطيع أن تجذب الاستثمارات في ظل وجود تلك الأماكن التي توفر فرص تحقيق الأرباح بدون دفع الضريبة المستحقة. مما يؤدي إلى المزيد من خفض معدل الضريبة ومنح المزيد والمزيد من الامتيازات الضريبية، مما يؤثر في إيرادات الدول وبالتالي في قدرتها على توفير الخدمات الاجتماعية. الحكومات في هذه الدول الصغيرة لا تحتاج كثيراً من المصاريف بسبب صغر حجمها فتستطيع أن تتحمل النفقات العامة ببعض الرسوم البسيطة والضرائب غير المباشرة وبدون الحاجة إلى الضرائب المباشرة، وهو ليس الحال بطبيعة الأمر في الدول ذات التعداد السكاني الكبير والبيروقراطيات الضخمة ويكون الموضوع أصعب أيضاً في الدول صاحبة الضغوطات الديموغرافية مثل مصر.

وفي تصريح خاص للبادرة المصرية للحقوق الشخصية يقول نيكولاس شاكسون مؤلف كتاب «جزر الكنوز»، الشهير، الذي يتناول بالتفصيل الآثار المدمرة للملذات الضريبية: «الاستثمار السري الدائري ضار جداً على عدة مستويات. أولاً، هو وسيلة للمواطنين للتهرب الضريبي مما يعني إنشاء مدارس ومستشفيات أقل وخرق القانون، فإن كنت تزعم أنك مستثمر أجنبي بينما أنت مستثمر وطني فهذا يعد احتيالياً ونشاطاً إجرامياً في معظم الدول. ثانياً، الاستثمار السري الدائري يتطلب السرية لأنه يتطلب إخفاء هويتك حتى تستطيع الادعاء بكونك مستثمراً أجنبياً. وتعد هذه ممارسات هدامة للديمقراطية وتوفر الإفلات من العقاب للنخب الثرية التي تستفيد منها.»

المنافسة الضريبية والصراع إلى القاع

المنافسة الضريبية هي في تعريفها منافسة بين الدول والولايات القضائية المختلفة على تخفيض الضرائب بهدف جذب وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، وغالباً ما يكون دافع هذا التخفيض هو هروب رأس المال إلى دول منخفضة الضريبة أو اختياره الذهاب إلى دول منخفضة الضريبة

من البداية أو التهديد بذلك بهدف الضغط لخفض معدل الضريبة، وفي الكثير من الأحيان يكون تأثير الضرائب كعامل على بقاء أو هروب رأس المال، مبالغ فيه، لوجود عوامل أخرى على نفس القدر أو أكثر أهمية بالنسبة إلى المستثمر.

هذه المنافسة الضريبية تشبه المنافسة بين السلع في سوق يتمتع بالمنافسة الكاملة بحيث لا يستطيع البائع التحكم في سعر المنتج ولا يمكن أن يؤثر فيه حتى، ويجب أن يكيف ظروفه وفقاً للسعر المفروض نتيجة لآليات المنافسة الكاملة من عرض وطلب، وقد يكون هذا شيئاً محموداً في السوق التجارية نظراً إلى أن المنافسة عادة ما تخفض السعر على المستهلك وفقاً للنظريات الاقتصادية، وحتى إذا وصلت السوق إلى مرحلة تشبع فإن أسوأ ما قد يحدث هو خروج بعض الشركات أو التجار من السوق.

ما هو الحال إذن بالنسبة إلى الدول؟ وما هو الحل بالنسبة إلى الدول التي لا تستطيع أن تنافس بسبب حاجة حكومتها لإيرادات ضخمة؟ وكيف سيكون شكل عالمنا مع الانخفاض المستمر في نسب الضريبة؟ في العديد من دول العالم انخفضت بالفعل نسبة الضرائب على الأرباح خصوصاً بالنسبة إلى الشرائح العليا أو الأغنياء ووفقاً لدراسة لمركز بحثي أمريكي مختص بشؤون الضرائب، فنسبة ضريبة الدخل والأرباح على الشريحة العليا اليوم في الولايات المتحدة أقل كثيراً من نظيرتها في الماضي خصوصاً على شرائح الدخل العليا، ففي أغلب فترات القرن العشرين وبخاصة في الخمسينيات والستينيات، وصلت الضرائب المستحقة على الشرائح العليا من الدخل إلى أكثر من 90 %⁸.

وانخفضت أيضاً الشريحة العليا في العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الغنية من 45 % في الثمانينيات إلى 25% في 2012، وفي الدول النامية انخفضت أيضاً الضرائب على الشركات من متوسط 38 % في مطلع التسعينيات إلى 32 % في مطلع الألفية و 27 % في 2012.⁹ على الجانب الآخر، فالضريبة على الشركات، هي عادة ما تكون ضريبة تصاعديّة تساعد على إعادة توزيع الثروة والحد من الفجوة الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء عن طريق تحصيل نسب ضرائب مرتفعة من الشرائح الأعلى دخلاً.

ويحذر بيان صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) أن المنافسة الضريبية بين الدول قد تؤدي إلى صراع مالي إلى القاع كوسيلة لجذب أو الحفاظ على المستثمرين الأجانب، ويؤكد البيان على أن الضريبة على الدخل قد انخفضت في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء في حين أن الضرائب على المبيعات والضرائب غير المباشرة الأخرى قد زادت، وبالتالي فإن الهيكل الضريبي أصبح هشاً وتنازلياً (أي غير تصاعدي) مما يعني وجود اتجاه عالمي لتحميل الطبقات الأقل دخلاً الجزء الأكبر من العبء الضريبي.

ويقول نفس التقرير إن من حق حكومات الدول الغنية والفقيرة على حد سواء أن تكون قادرة على تمويل الاستثمارات والنفقات العامة لتلبية طموحات مواطنيها في حياة آمنة ومزدهرة، وإيجاد وسائل تمويل تكون أكثر قدرة في الاعتماد عليها من المعونات وأكثر استدامة من الديون، ومن أهم الأسباب التي ترصدها ورقة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هو الحراك المتزايد لرأس المال خصوصاً إلى «الملاذات المالية» على حد وصف الورقة. تقدر الورقة حجم الإيرادات العامة المفقودة لنزوح أموال الأفراد صوب الملاذات الضريبية بحوالي 190-290 مليار دولار سنوياً منهم 66-84 مليار دولار من الدول النامية وهو ما يمثل وفقاً للورقة ثلثي حجم المعونات التنموية الرسمية التي تذهب إلى الدول النامية.

Henry Blodget. (2011). THE TRUTH ABOUT TAXES: Here's How High Today's Rates Really Are Read more: <http://www.businessinsider.com/history-of-tax-rates?op=1#ixzz3WcQEiYl0>. Available: <http://www.businessinsider.com/history-of-tax-rates?op=1#ixzz3SXtKbF3>. Last accessed 7th Apr 2015

United Nations Conference on Trade and Development. (2014). Trade and Development Report, 2014. Available: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tldr2014_en.pdf. Last accessed 7th Apr 2015

أما بالنسبة إلى الشركات، فالوسيلة المعتمدة للتهرب الضريبي ونزوح رؤوس الأموال من الدول النامية هو «نقل الأسعار» (عندما تقوم الشركات الدولية بتسعير منتجاتها وخدماتها المقدمة إلى أجزاء مختلفة من شركتها بهدف التحكم في الأرباح والخسارة بشكل يخفض من قيمة الضريبة المدفوعة)، وتكلف هذه الممارسة الدول النامية حوالي 160 مليار دولار سنوياً وهو ما يزيد على إجمالي ميزانيات المعونة القادمة من الدول الغنية إلى الدول النامية.¹⁰

في مصر تنتشر ظاهرة الاستثمار السري الدائري round-tripping حيث تعمل الملاذات الضريبية في كثير من الأحيان كـ«وسيط» للاستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين المستثمر النهائي والاستثمار، ويكون أحياناً مصدر الأموال ووجهتها واحداً¹¹.

United Nations Conference on Trade and Development. (2014). Trade and Development Report, 2014. Available: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tdr2014_en.pdf. Last accessed 7th Apr 2015

.Haberly, D. & Wojcik, D (2013). Tax Havens and the Production of Offshore FDI: An Empirical Analysis - 11

الوضع في مصر

تقدر شبكة العدالة الضريبية تكلفة ممارسات التهرب الضريبي المختلفة التي يأتي من ضمنها الاستثمار السري الدائري ونقل الأرباح باستخدام الملاذات الضريبية في مصر بنحو 68 مليار جنيهاً مصرياً سنوياً، وأكدت الحكومة المصرية في إستراتيجيتها لمكافحة الفساد على هذه التكلفة، التي قدرتها أيضاً بنحو 68 مليار جنيه سنوياً. أما منظمة النزاهة العالمية فقدرت تكلفة سوء التسعير- وهي من أهم وسائل التهرب الضريبي باستخدام الملاذات الضريبية- في الفترة ما بين 2001 و2010 بنحو 22.3 مليار دولار (170 مليار جنيه) بمتوسط 17 مليار جنيه مصري في السنة.¹²

في مصر، ووفقاً لبيانات صادرة عن وزارة الاستثمار عن حجم الاستثمارات «الأجنبية» التي قدمت إلى مصر من عام 1970 إلى عام 2013، جاءت تلك الدوليات الصغيرة أو «الجزر الملاذية» في مراكز متقدمة جداً من حيث حجم استثماراتها في مصر بشكل لا يتناسب مطلقاً مع حجمها المتناهي في الصغر، الذي لا يزيد على بضع عشرات الآلاف من حيث عدد السكان وعشرات الكيلومترات المربعة من حيث المساحة، مما يثير العديد من علامات الاستفهام عن حقيقة تلك الأموال. احتلت المركز السادس من حيث الدول المستثمرة في مصر في الـ 43 عاماً جزيرة حجم سكانها بضع عشرات من الآلاف تدعى جزر كايمان (قبل دول مثل فرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا) بنحو 85 شركة، إجمالي رأس مالها نحو 6 مليارات دولار، وفي المركز الحادي عشر جاءت الجزر العذراء البريطانية بعدد 112 شركة مستثمرة في مصر، يبلغ رأسمالهم نحو 2.7 مليار دولار وتستثمر هذه الدوليات الصغيرة في نحو 479 شركة مصرية رأسمالها يتخطى الـ 12 مليار دولار، ولا يشمل هذا المبلغ ملاذات ضريبية أخرى تقع في دول لا تعتبر عادة ملاذات ضريبية مثل بلجيكا وأيرلندا¹³. ولكن ما هو سبب استثمار هذه الجزر الكاريبية والدوليات الصغيرة هذه الأموال الطائلة في مصر وهل هذه الممارسة الغربية مقتصرة على مصر فقط؟ السبب في الأغلب هو تسجيل رجال أعمال مصريين وغير مصريين شركاتهم في هذه الدول لتحويل الأرباح إليها وتفادي دفع الضريبة المستحقة على أرباحهم عن طريق تحويلها بشكل أو بآخر إلى تلك الشركات «الصورية» القابعة في ولايات قضائية لا تحصل ضريبة على الربح مما يؤدي إلى إخفاء بيانات المساهمين الحقيقيين بما فيها جنسياتهم فتظهر عندنا على شكل استثمارات أجنبية.

لو فرضنا جديلاً أن هذه الأموال تدر عائداً على رأس المال بنسبة 20%، فيكون إجمالي الأرباح نحو 20 مليار جنيه مما يجعل الضرائب المستحقة على المبلغ أكثر من خمسة مليارات جنيه سنوياً، مع العلم بأن إجمالي الضرائب الواردة للدولة من شركات الأموال إذا استثنينا قطاع البترول وهيئة قناة السويس يبلغ 25 مليار جنيه.

Dev Kar & Sarah Freitas. (2012). Illicit Financial Flows From Developing Countries: 2001-2010. Available: http://iff.gfintegrity.org/documents/dec2012Update/Illicit_Financial_Flows_from_Developing_Countries_2001-2010-WEB.pdf. Last accessed 7th Apr 2015

13- بلجيكا لا يوجد بها ضرائب على الأرباح الرأسمالية أو ضريبة على الثروة أو أرباح البورصة مما يجذب العديد من الشركات من الخارج خصوصاً لهذا الغرض، أما أيرلندا فتعد دولة منخفضة الضريبة تنزح إليها الأرباح بسبب نسبة ضريبة على الشركات 12.5 % فقط.

هذه التكلفة هي جزء صغير مما تكلفه هذه الممارسة على الاقتصاد القومي لأن الأرقام الحقيقية لتلك الممارسة غالباً ما تكون أكبر من ذلك بالإضافة إلى وجود هذه الأموال في الخارج مما يعني غياب فرصة استثمارها في البلد وما قد يترتب على تلك الاستثمارات المحتملة من أرباح وتغنية. يضاف إلى ذلك تلك الخسائر المعنوية التي لا يمكن أن تقاس، تلك التي يتسبب فيها غياب الشفافية والامتيازات الاقتصادية غير العادلة والتوسع المحتمل المستقبلي في تلك الممارسة.

وتؤدي ممارسات مثل تلك إلى خفض الإيرادات الضريبية التي تدفعها الشركات الكبيرة، فوفقاً لموازنة عام 2013/14، فقد دفعت شركات الأموال - وهي مجمل الشركات المسجلة في الهيئة العامة للاستثمار - حوالي 25 مليار جنيه من إجمالي حصيللة ضريبية تقدر بـ 260 مليار جنيه، أي أن نسبة مساهمتها في العبء الضريبي لا تتعدى الـ 10% مع توقعات بانخفاض تلك النسبة في المستقبل مع المزيد من الإعفاءات الضريبية للشركات والخطط المعلنة لاستحداث ضريبة القيمة المضافة.

حلول وتوصيات

- لا يمكن على الإطلاق التعاطي مع أزمة الملاذات الضريبية بشكل منفرد بسبب طبيعتها الدولية وطبيعة النظام المالي العالمي الحالي الذي يسمح بحرية أكبر في حركة رأس المال والأرباح والأموال، وبناءً عليه يجب على مصر كمجتمع مدني وحكومة أن تسعى إلى رفع الوعي بهذه الأزمة العالمية التي تنعكس آثارها على جميع الدول الفقيرة والغنية على حد سواء، وإن كانت تداعياتها أكبر على الدول الفقيرة، التي تعاني ضغطاً ديموغرافياً وعدم استقرار سياسي واقتصادي. يجب على مصر أن تكون موصلاً لصوت البلدان الأقل نمواً في تكتلات الدول التي تسعى إلى مواجهة تلك المشكلة، وهي عادة ما تكون تكتلات للدول الغنية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين، أو السعي إلى إنشاء تكتل بديل من الدول الأقل نمواً في ظل إطار موجود حالياً مثل الاتحاد الإفريقي أو مجموعة حركة عدم الانحياز. في عملية الضغط الدولي هذه، تستطيع الدول النامية أن تستفيد من بحوث ودراسات وحملات التوعية التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني لو قدر لهذه المنظمات أن تلعب أدوارها باستقلالية.
- التعاون الدولي في هذه المسألة - كما ذكرنا - أمر غاية في الأهمية، وتستبعد الدول الغنية عادةً الدول الأقل نمواً بحجة أنها لا يمكن الثقة فيها في الحفاظ على سرية المعلومات المرتبطة بدافعي الضرائب، مما يصعب من التعاون معها، وقد تكون هذه الحجة في الكثير من الأحيان تعبيراً عن غياب الإرادة السياسية من قبل الدول الغنية التي تحتفظ بأموال دافعي الضرائب، ولكن بالرغم من ذلك، فمن الضروري في مصر قطع الطريق على هذه الحجة من خلال تطوير آليات مؤسسية تؤكد للعالم الخارجي على جدية مصر في الحفاظ على سرية المعلومات، مما يمكنها من تعظيم فرص التعاون مع الحكومات الأجنبية لملاحقة المتهربين من الضريبة وغاسلي الأموال باستخدام تلك الملاذات.
- بالرغم من ضرورة التعاون الدولي لمكافحة الآثار السلبية للملاذات الضريبية، فيوجد عدد من الإجراءات من الممكن على الحكومة المصرية تبنيها بشكل منفرد على المستوى الوطني كحداولة للسيطرة على ظاهرة التهرب الضريبي باستخدام الملاذات الضريبية، وهي إلزام الشركات العاملة في مصر بتقديم كجزء من الإقرارات الضريبية دخل الشركة متعددة الجنسيات الدولي وأنشطتها الاقتصادية والضرائب المدفوعة مقسمة حسب الدولة في جميع أنحاء العالم.
- على مصر التوسع في استخدام الضريبة المستقطعة على الأرباح والأموال المحولة إلى ملاذات ضريبية أو ولايات قضائية منخفضة الضريبة إلى حين التأكد من طبيعة هذا التحويل، وهذا الأسلوب متبع في العديد من الاقتصاديات الكبيرة مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة، والبلدان الأقل نمواً مثل السلفادور التي قامت بفرض ضريبة مستقطعة إضافية بنسبة 25% على التحويلات المالية للأفراد أو الأشخاص الاعتبارية المسجلة في الملاذات الضريبية.

- في أواخر عام 2013، قام البرلمان البلغاري بتمرير قانون يمنع الشركات المسجلة في مراكز الأوف شور (الملاذات الضريبية) من الاستثمار في 28 قطاع، منها قطاعات البنوك والإعلام، ومن الممكن أن تعرّف الحكومة المصرية القطاعات الرئيسية التي تقوم الشركات المسجلة في الملاذات الضريبية بالاستثمار فيها وتمرير تشريع مماثل يمنع المستثمرين من تلك الدول بالاستثمار في تلك القطاعات، أو وضع شروط تحافظ على حقوق الدولة الضريبية خصوصاً في ظل إعلان الحكومة نيتها عن فتح مجالات جديدة للاستثمار الخاص مثل الكهرباء والطاقة. التوسع في استثمارات القطاع الخاص في مجال الطاقة تحديداً، قد يكون له أكبر الأثر في الإيرادات الضريبية لتمويل هذا القطاع لجزء كبير من إجمالي الحصيلة الضريبية للدولة. قام قطاع البترول فقط بتمويل الموازنة العامة للدولة في 2013/14 بـ 46 مليار جنيه كضرائب مستحقة على أنشطته.

جدول 1 - بعض الملذات الضريبية التي تستثمر في مصر وحجم استثماراتها في الفترة ما بين عام 1970 و2013

الدولة	عدد الشركات المؤسسة	رأس المال المصدر حتى نهاية الفترة (بالمليون دولار)	مساهمة الجنسية خلال الفترة (بالمليون دولار)
جزر كاين	85	5817.78	2514.86
الجزر العذراء البريطانية	112	2738.44	1283.24
بنما	92	1358.34	714.43
لوكسمبورج	85	1037.10	250.87
جزر البهاما	11	275.51	170.86
برمودا	22	128.73	85.50
موريشيوس	20	185.93	75.59
جيرسي	6	264.96	28.79
جزر العذراء الأمريكية	2	45.06	10.66
ليختنشتاين	11	72.11	8.65
بربادوس	3	8.75	7.53
ليبيريا	16	77.86	6.78
جزر المارشال	5	6.80	4.91
جبل طارق	4	190.13	3.36
باربودا وانتيجوا	1	5.42	3.26
فانواتو	1	3.14	1.21
سانت كيتس ونيفيس	1	1.00	0.43
سيشيل	2	0.37	0.12
الإجمالي	479	12217.43	5171.05

جدول 2 - أكبر 11 دولة مستثمرة في مصرفي الفترة ما بين عام 1970 و2013

الترتيب	الجنسية	عدد الشركات المستثمرة في مصر	رأس المال المصدر
1	السعودية	2985	23187.94
2	بريطانيا	1240	17270.49
3	الامارات	614	11562.06
4	الكويت	887	8556.98
5	هولندا	415	4110.89
6	جزر كايمان	85	5817.78
7	فرنسا	623	7837.24
8	ليبيا	580	5448.57
9	امريكا	1082	8645.54
10	ايطاليا	849	2643.23
11	الجزر العذراء البريطانية	112	2738.44

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمنطق الحرة